

# من تاريخ حيفا العثمانية دراسة في أحوال عمران الساحل الشامي

للدكتور محمد عدنان البخيت

في سنة ١٠٤٦/هـ٤٣٨م عندما كان الداعية الاسماعيلي ناصر خسرو (١) (ت ح ١٠٦٠/هـ٤٥٢م) في طريقه من مسرو الى القاهرة ، مركز الدعوة الفاطمية آنذاك ، مرّ بحيفا (٢) التي يصفها لنا بقوله : « ثم غادرتها ( اي عكة ) الى قرية تسمى حيفا في طريق به كثير من الرمل الذي يستخدمه صياغ العجم، والمسّمى بالرمل المكسي . وحيفا مشيّدة على البحر، وبها نخيل وأشجار كثيرة . وهناك عمال يصنعون السفن البحرية المسماة بالجودي » (٣) . وبعد ذلك بقرن من الزمان يشير الجغرافي أبو عبد الله محمد بن محمد الادريسي الحسني (٤) (ت ١١٦٠/هـ٥٦٠م) اليها بقوله : « وحيفا تحت طرف الكرمل، وهو طرف خارج في البحر وبه مرسى حسن لارساء الاساطيل وغيرها . ومدينة حيفا هي فرضة لطبرية وبينهما ثلاث مراحل خفاف » (٥) . ان هذه الصورة المشرقة لحيفا في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي ، تنعكس وتبدو مكهفّرة في المصادر العربية، وذلك بسبب الخراب الذي لحق بها بعد استرجاعها من أيدي الفرنجة : فهذا شهاب الدين ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٨م) ، لا يذكر شيئا عن صناعة السفن فيها، ولا يشير الى مرساها؛ وجلّ ما يسجّله لنا عنها على انها « حصن على ساحل بحر الشام، قرب يافا، ولم يزل في أيدي المسلمين الى أن تغلب عليه كندفري (٦) الذي ملك القدس في سنة ١٠٩٩هـ / ١٠٩٩م وبقي في ايديهم الى أن فتحه صلاح الدين يوسف بن ابوب في سنة ٥٨٣هـ / ١١٨٧م (٧) وخزيه (٨) . ولسم تمكث حيفا طويلا في أيدي المسلمين، إذ استرجعها الفرنجة منهم . والجدير بالذكر أن

الملك لويس التاسع، حوالي سنة ١٢٥٠ - ١٢٥١م، حصّن فيها القلعة التي تعرّضت للخراب ثانية على يد المماليك، وذلك في سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٥م . فيذكر القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر ( ت ٦٩٢هـ / ١٢٩٢م ) ، في أخبار سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٥م ، ما يلي : « وفي سادس وعشرين جمادى الاول ( ٢ آذار ١٢٦٥م ) توجه السلطان ( الظاهر بيبرس ) الى جهة عثليت جريدة وسير الامير شمس الدين اقتنقر السلاح دار الظاهري والامير عز الدين الحموي والامير شمس الدين سنقر الالفي الظاهري الى حيفا، فساروا اليها ودخلوا قلعتها، فنجح الفرنج بانفسهم الى المراكب بعد أن قتل منهم وأسر ، وأحضرت الاسارى والروس ، واخربوا المدينة وقلعتها واحرقوا ابوابها، وجعلوها خاوية على عروشها كان لم تفن بالامس، وكان أخذها وما اعتمد فيها من قتل وأسر واخراب واحراق في يوم واحد، وعاد الامراء سالمين » (٩) . ويؤكد على هذه الصورة من الخراب أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري ( ت ٧٤٢هـ / ١٣٤١م ) الذي ينقل عنه الكاتب الموسوعي شهاب الدين أحمد القلقشندي ( ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م ) ، وصفه لحيفا بهذه الكلمات : « وهي خراب على الساحل » (١٠) والى مثل ذلك اشار البحارة العثماني بيري محيي الدين ريس (١١) ( ت ح ٩٦٢هـ / ١٥٥٤/١٥٥٥م ) ، في مؤلفه : كتاب بحرية ، الذي قدمه سنة ٩٣٢هـ / ١٥٢٥/١٥٢٦م الى السلطان سليمان القانوني ، حيث ذكر أن قلعتها مدمرة لكن مبنائها يصلح للرسو (١٢) .

كانت حيفا في العهد المملوكي جزءا من عمل اللجون (١٣) الذي كان تابعا لصفد، والتي هي بدورها كانت تشكل القاعدة الخامسة من قواعد الملكة الشامية (١٤)، ولم تتبدل هذه التبعية في العهد العثماني . فمن المعروف أن العثمانيين بعد قضائهم سنة ٩٢٧هـ / ١٥٢١م ، على حركة العصيان التي قادها ضددهم الامير المملوكي جان بردى بن عبد الله الغزالي المولى على دمشق « ومعاملاتها » (١٥) ، من قبل السلطان سليم الاول ، قسموا بلاد الشام الى ثلاث ولايات : ولاية حلب ، ولاية طرابلس الشام، وولاية دمشق الشام . وتسمت

الولاية الاخيرة الى عدد من السناجق ( الالوية ) هي : دمشق ، تدمر ،  
عجلون ، الكرك ( كانت في معظم الاحيان تدمج مع عجلون ) غزة ،  
القدس الشريف ، نابلس ، صنفد واللجون (١٦) . وعند العودة الى  
دفاتر الطابو ( الاراضي ) العائدة الى سنجق اللجون نجدها تذكر حيفا  
كقرية في ناحية ساحل هتليت الغربي التابع للسنجق المذكور . ولعله  
من المفيد هنا أن نقارن المعلومات الواردة عن حيفا في دفترين من دفاتر  
الطابو : الاول منهما (١٧) يعود تاريخه الى سنة ١٩٤٥ هـ / ١٥٢٨ م ، أما  
الثاني (١٨) فيرجع تاريخه الى سنة ١٠٠٥ هـ / ١٥٩٦ م .

الضرائب مقدرة بالأقبحه وهي ربيع المحصول الشتوي

| رقم دفتر وتاريخه | عدد السكان | حظنة غزاره | شعبه خراج اشجار غزاره زيتون + تين | رسم ممزة | رسم نخل | يادها | معدية | محصول الاسكلة ( ميناة ) |
|------------------|------------|------------|-----------------------------------|----------|---------|-------|-------|-------------------------|
| ١٩٢ ( اسطنبول )  | ٢٠ مسلمون  | ٢٥         | ١٠                                | ٧٥       | ٢٩٢     | ٢٠٠   | ٤٠٠   | ١٠٠٠                    |
| ٥٩٢٥ / ١٥٢٨      | ٢٠ مسلمون  | ٢٥         | ٧٢                                | ٧٥       | ٢٩٢     | ٢٠٠   | ٤٠٠   | ١٠٠٠                    |
| ١٨١ ( انتقرة )   | ٢٢ مسلمون  | ٤٠         | ٢٠                                | ١٠٠٠     | ٢٥      | ٢٥٠   | ٢٥٠   | ٥٠٠٠                    |
| ٥١٠٠٥ / ١٥٩٦     | ٢٢ مسلمون  | ٤٠         | ٢٠                                | ١٠٠٠     | ٢٥      | ٢٥٠   | ٢٥٠   | ٥٠٠٠                    |

نلاحظ من هذين الاحصائين انه خلال العهد العثماني من القرن السادس عشر الميلادي أن عدد السكان بحيفا كان قد تضاعف . وهذه الزيادة العالية جاءت متفقة مع ظاهرة زيادة السكان التي شهدتها ولاية دمشق حتى مطلع سبعينات القرن السادس عشر ، الا أن سكان حيفا لم ينقصوا على غرار ما لوحظ في ولاية الشام (٢٠) . ولقد واكب هذه الزيادة ارتفاع في كميات الضرائب المحصلة اذ ارتفعت من ٧٥١ اقجة (٢١) بموجب الدفتر الاول الى عشرة آلاف اقجة حسبما جاء في احصاءات الدفتر الثاني . بجانب ذلك نلاحظ ارتفاع الاسعار ، فمثلا كانت غرارة (٢٢) الحنطة تقدر بمائة وعشرين اقجة سنة ١٥٢٨ هـ / ١٥٢٨م فأصبحت تقوم بمائة وأربعين اقجة بعيد نهاية القرن . وعلينا أن نتذكر هنا ، أن الدولة العثمانية في أواخر القرن السادس عشر الميلادي قد بدأت تعاني من أزمة تضخم مالي كبيرة ، إذ أن عملتها الفضية لم تعد قادرة على مواجهة ضغط العملات الأوروبية خاصة الفلوري الايطالي الذهبي الذي بدأ يغزو الاسواق العثمانية المفتوحة نتيجة لتدفق كميات ضخمة من الذهب والفضة من أمريكا على أوروبا . وكان اجتهاد الدولة العثمانية الذي الحق الضرر الكبير بعملتها يتلخص بانتعاش كمية الفضة في تلك العملة ، فارتفعت نتيجة لذلك اسعار السلع وبهذا ضعفت القوة الشرائية للاقجة (٢٣) .

كما نرى من قائمة الضرائب المدونة سابقا ، أن الدولة العثمانية كانت تأخذ ربع الحاصل الشتوي عينا أو قيمته نقدا (٢٤) . أما فيما يتعلق بأشجار الزيتون فلقد نص قانون لواء اللجون على ما يلي : إذا كان الزيتون روماني فنصف حاصله يعطى للسباهية ، أما إذا كان الزيتون اسلاميا فلقد كانت الدولة تجبي اقجة عثمانية واحدة عن كل شجرتين . وكانت الدولة تأخذ عن كل مائة شجرة من الكرمة خمس اقجات عثمانية . والجدير بالملاحظة أن الضريبة على الأشجار يشار اليها في هذه الدفاتر بالمصطلح الاسلامي المعروف « خراج » (٢٥) . أما الضريبة المحصلة عن الماعز فيشار اليها بأسم « رسم » والقاعدة التي اتبعت في جبايتها أن تؤخذ اقجة واحدة عن كل رأسين من

الماعز (٢٦) . والطريف أن العثمانيين كانوا يجبون رسوما على المناحل بمعدل ائجة واحدة عن كل منحلة (٢٧) . ويلمس الدارس لدفاتر الطابو المتعلقة ببلاد الشام أن تربية التحل كانت منتشرة في هذه البلاد .

لقد شهدت المحاكم في بلاد الشام في العهد العثماني اجراءات جديدة تمثل في جمع رسم محدد عند النظر في الدعاوى والقضايا ، او عند عقد نكاح وكذلك عند تسجيل حجة . فكانت الرسوم التي تجمع عند عقد نكاح بكر او مطلقة او ارملة يطلق عليها اسم « رسم عروس » (٢٨) كان جزء من هذه الرسوم يخصص للقاضي ولمن يعمل معه في المحكمة والقسم الاكبر كان يعطى لاصحاب « الخاص » او « الزعامت » او « التيمار » حسبما يحدد ذلك دفتر الطابو لكل بلدة او موقع . اما الضرائب الطارئة والمتفرقة وهي تشبه ما كان يشار اليه في العهد العباسي باسم « الطيارات » ، فان المصادر العثمانية عادة ما تعبر عنها بالمصطلح الفارسي « بادهوا » (٢٩) . وعند وقوع جريمة قتل او سرقة او انتحار فان الدولة كانت تأخذ من المسؤولين عن تلك الجريمة رسوما تعرف باسم « رسم جرم وجنايت » . اما اذا كان المتسببون بذلك مجهولين فان اهالي الحارة كانوا يجبرون على دفع تلك الرسوم (٣٠) .

اذا ما اجلنا النظر في قائمة الضرائب المدونة سابقا نجدها تشير الى ضريبة تسميها محصول اسكلة (٣١) (ميناء) . واذا ما عدنا الى قانون نامه لواء اللجون فاننا لا نجد نصا يوضح القاعدة التي كان يتم بموجبها جمع هذه الضريبة . الا ان قانون نامه لواء الشام ، لحسن الحظ ، يحدد بالتفصيل مقدار الرسوم المحصلة سواء على المواد المصدرة او المستوردة ويشير الى ذلك بما يلي : « يطلق على ما يجبي من جمارك ورسوم وغيرها من الواردات عند ابواب الموانئ الكائنة في ولاية الشام كبيروت وصيدا وصور وعكة ويافا ، يطلق عليها اسم موجب باب الميناء . ويزودنا قانون نامه المذكور اعلاه بقائمة طويلة ومفصلة باسماء السلع والمواد المستوردة او المصدرة ومقدار الرسم المتوجب عليها مبنيا القاعدة

المتبعة في تقدير قيمة البضاعة والرسم المستحق (٢٢) . وهناك ضريبة تذكر في الدفتر الاول فقط بينما لا يذكرها الدفتر الثاني ، حيث ترد باسم معادية وليس لدينا معلومات عنها ، ولربما كانت المعادية تشبه الضريبة التي كانت تجمع في لسواء نابلس من المسلمين باسم « رسم رجالية » بمعدل ٤ اناجة على الخانة المسلمة الواحدة (٢٣) . وأخيرا فان هذين الدفترين لا يشيران الى ضريبة تجمع عن اشجار النخيل في حيفا مما يدل على عدم وجودها ، هذا مع العلم ان ناصر خسرو كما راينا في رحلته يشير اليها في حيفا بقوله : « وبها نخل واشجار كثيرة » .

ان كلا الدفترين يشيران الى ان قرية حيفا كانت من ضمن اقتطاع أسرة آل طراباي (٢٤) التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم الاسرة الحارثية (٢٥) . فالدفتر الاول يذكرها من ضمن الامتطاعات التي أعطتها الدولة العثمانية « لامير الدربين » طراباي بن قراجه . كما ان الدفتر الثاني يبين ان ريعها كان موزعا ما بين أحمد وعلي : ولدي طراباي ووكيلهم ( كتحداهم ) داؤد . هذا بالاضافة الى خمس مزارع جوار حيفا بلغ مجموع ما يتوجب منها سبعة آلاف اناجة موزعة بين ثلاثتهم (٢٦) . الا انه من الملاحظ ان هذه الاسرة لم تسع الى تطوير ميناء حيفا واستغلاله تجاريا مع أوروبا التي نمت تجارتها مع سواحل بلاد الشام في مطلع القرن السابع عشر ، على غرار ما أقدم عليه معاصروهم فخر الدين المعني في تطوير وتوفير الامن في موانئ بيروت وصيدا وعكا . بل كانوا في سياستهم تلك يلتقون الى حد بعيد مع سياسة الزعيم السني يوسف باشا سيفيا ( ت ١٠٣٤ هـ / ١٦٢٥ م ) في طرابلس (٢٧) في عدم اكترائه بتشجيع التجارة مع الأوروبيين . بل أكثر من ذلك فان احد الاحكام الشريفة المرسلة من السلطان الى قاضي اللجون بتاريخ ١٧ شوال ١٠١٩ هـ / ٢ كانون الثاني ١٦١١ م ، يشير الى ان تجار الامرنج الذين كانوا يفدون على حيفا للتجارة كانوا يتعرضون للأذى والخطر من جانب أمير اللواء وآخرين من رجاله . لذا فان هؤلاء التجار لم يعودوا يرتادون حيفا وان الحكم يطلب من القاضي ان يمنع أمير اللواء ورجاله من التعرض بأي اذى لهؤلاء التجار (٢٨) .

ويمكننا القول أنه نتيجة للصراع الذي نشب ما بين الأمير فخر الدين المعني والأمير أحمد الحارثي ( ت ١٠٥٧هـ / ١٦٤٧م ) فإن حيفا قد أصيبت بأضرار بالغة . ففي سنة ١٠٣٢هـ / ١٦٢٢م تبين لفخر الدين المذكور ، زعيم الجناح القيسي في بلاد الشام ، أن أحمد الحارثي ، زعيم الجناح اليمني آنذاك ، يعمل ضده فأرسل فخر الدين أحد رجاله « نصوح بلوكباشي مسك برج حيفا » فما كان من علي الحارثي : شقيق أحمد ، إلا أن أغار على ساحل عكا وأخذ طرشه وعاد إلى بلاده ماراً على حيفا فطلع إليه ولاقاه نصوح بلوكباشي بسكمانيته وبيرقه في برج حيفا لأن الأمير كان أوقفه فيه كما ذكرنا ، وحاربه وقصد بذلك أخذ الطرش منه واستخلاه فركضوا عليه وعلى جماعته بالخيال وجماعة مشاة فقتل نصوح المذكور مع رجلين آخرين وانهمز الباقي إلى البرج فدخل عليهم الوهم ونزلوا في مركب وجاؤوا إلى عكا (٢٩) . . . وصارت عرب الأمير أحمد بن طرباي تغير على بلاد كفرنا وتأخذ طرشها وغلالها وصيرتها دكا واستمروا على ذلك إلى أن وصل إليهم خبر كسرة عسكر الشام « (٢٩) في معركة عنجر (٤٠) . فبعد انتصار فخر الدين في تلك المعركة ، قام في شهر شعبان ١٠٣٣هـ / ١٦٢٤م بالتوجه إلى شمالي فلسطين حيث أعادها إلى سيطرته وكان من ضمن ذلك حيفا . « وأبقى في برج حيفا ترتر حمزه بلوكباشي وحط عنده عازقا (٤١) يكويه وعمل الأمير فخر الدين في هذه المنزلة أوتراق (٤٢) ثلاثة أيام » (٤٣) وكانت قد جرت اتصالات للصلح ما بين المعنيين والحوارث « وفي عاشر شهر شوال ( ١٠٣٣هـ / ٢٧ تموز ١٦٢٤م ) صار بين الأمير فخر الدين وبين الأمير أحمد بن طرباي مكاتبات ومراجعة ومراسلات وحصل الاتفاق بينهما أن الأمير فخر الدين بن معن يرفع سكمانيته من برج حيفا وأن الأمير أحمد بن طرباي يمنع عربانه عن التخريب في بلاد صغد وتصير المصانفة بينهما على بعد ، ففعل كل منهما ذلك ، غير أن الأمير أحمد بن طرباي أرسل هدم برج حيفا المذكور بعد خروج السكمانية منه ومشت الدروب بين بلاد حارثة وبلاد صغد وما عاد أحد يتعرض إلى أحد » (٤٤) فلربما بسبب هذا الخراب نرى أحمد

الحارثي يخرج عن سياسته التقليدية القائمة على عدم الاهتمام بالميناء فنجده يسمح لاحد الرهبان الكرمليين سنة ١٠٤١هـ / ١٦٣١م ببناء مساكن في الميناء ويعطيه بذلك دستورا يقول فيه : « ... وكذلك في الميناء يعمر ما يحتاج اليه من المساكن واعطيناه دستور في ذلك ، فموجب ذلك لا أحد يعترض لهم في ذلك بوجه من الوجوه لا من أهل البلد ولا من غيرهم من العربان والفلاحين وكل من يعترض لهم لا يلوم الا نفسه والحذر من المخالفة في ذلك ، وذلك جرى في اواخر شهر جمادى الاول سنة واحد وأربعين بعد الالف « (٤٥) . وكما يبدو أن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح إذ أن هناك بعض الاشارات تفيد أنه بدأ يضايق الرهبان بل زيادة على ذلك سجن أحدهم ولم يطلقه الا بعد أن دفع ذاك الراهب لاحمد الحارثي فدية عن نفسه (٤٦) .

كانت الدولة العثمانية السنية تنظر بمزيد من الحذر لتحركات الاقلية من الجماعات والطوائف غير السنية في بلاد الشام خاصة في منطقة الشوف وجبل عامله والجليل الاعلى . فلقد كان سكان هذه المناطق خاصة جنوبي لبنان وشمالي فلسطين ، خليطا من الدروز والشيعية الاثني عشرية ( المتأولة ) والعناصر المسيحية التي كان من ابرزها الموازنة الذين دأبوا على الهجرة من الشمال الى الجنوب بتشجيع من فخر الدين المعني الثاني ، هذا اذا أخذنا ايضا بعين الاعتبار الهجرة اليهودية في القرن السادس عشر (٤٧) الى منطقتي طبرية وصفد . يضاف الى كل ما ذكر اعلاه تواجد العناصر البدوية ، ولعلنا لا نجانب الحقيقة اذا قلنا أن نسبة العناصر السنية المستقرة كانت في تلك المنطقة ضئيلة بالنسبة لمجموع السكان . فمن أجل معالجة هذا الامر نجد أن الدولة العثمانية تحاول سنة ١٠٢٣هـ / ١٦١٤م ، بعد هروب فخر الدين المعني الى تسكانيا ، اجراء تنظيم اداري جديد في ولاية دمشق الشام . فاقطعت ناحيتي صيدا وبيروت ولواء صفد وشكلت منها ولاية جديدة عرفت باسم ولاية صيدا ، وكانت الغاية الاولى من وراء ذلك مراقبة وضبط حركات الدروز (٤٨) . الا أن الحياة لم تكتب لهذه المحاولة إذ أن الدولة العثمانية عادت وصرفت النظر عنها واعادت الولاية الجديدة

الى ما كانت عليه في السابق من حيث تبعيتها لولاية دمشق الشام .  
والمحاولة الثانية التنظيمية جاءت سنة ١٦٦٠م وهدفت كالأولى الى  
ضبط العناصر المحلية من المعينين والشهابيين والحمادية والشيعية  
وكانت كما وصفها المطران الماروني اسطفان الدويهي ( ت ١٧٠٤م )  
مشيرا الى خطوة خطوة الوزير محمد باشا كوبريلي والتي دمشق الشام  
آنذاك : « ... وحتى يحطم ذراع اولاد العرب عمل صيدا باشاوية  
وكتبها على علي علسي باشا الدفتردار » (٤٩) . وبالرغم من هذا التنظيم  
الاداري الجديد ظلت حيفا جزءا من لواء اللجون وتابعة لولاية  
دمشق الشام مع العلم ان مساحات كبيرة من الاراضي المحيطة بحيفا  
بها في ذلك خليجها الشمالي ، كانت قد ضمت الى اراضي الولاية  
الجديدة . وربما كان هذا من حسن حظ حيفا اذ انها بسبب بعدها  
من عين سلطة دمشق أصبحت مأوى للقراصنة وللتجارة المهربة  
حتى أصبح يطلق عليها اسم « مالطة الصغرى » . فأخذت السفن  
تقصدها متجاوزة عن عكا وصيدا وعلى الاغلب للتهرب من دفع  
الضرائب المستحقة او لشراء موائد لم تكن الدولة تسمح بالمناجزة بها  
كالقمح والبارود والتزود بالماء . وكان القنصل الهولندي في عكا طرفا  
في عملية التهريب تلك فكان ذلك مدعاة لانارة حفيظة زبوله القنصل  
الفرنسي نظرا للأضرار التي لحقت بالتجارة الفرنسية التي كانت  
تعتمد مينائي صيدا وعكا . ونتيجة للشكاوى الفرنسية ، أصدرت  
الدولة العثمانية سنة ١٧١٦م فرمانا الى خليل باشا واليها في صيدا ،  
تشير فيه الى حركة القرصنة وتأمره ببناء عدد من الابراج حول  
ميناء حيفا في محاولة منها لوضع حد لعملية التهريب تلك . واستجابة  
لذلك قام الوالي المذكور بزيارة استطلاعية للمنطقة وكانت توصياته  
تتلخص باعادة بناء القلعة ولكن وفاته المفاجئة اجلت الموضوع الى  
ان استؤنف النظر فيه سنة ١٧٢٢م (٥٠) . وكان قرار الدولة العثمانية  
يتلخص في تعمير برجين على جانبي الخليج ، بدل اعادة تعمير القلعة  
نظرا لمسا كان يتطلبه اعادة بنائها من التكاليف الباهظة . وكلفت واليها  
عثمان باشا أبو طوق (٥١) في صيدا بالاشراف على تنفيذ هذا القرار .

فتم انجاز تعمير البرج الاول على الجهة الشرقية في سنة ١٧٢٢م وفرغ من اقامة البرج الثاني على الجهة الغربية من الميناء في سنة ١٧٢٥م . واقام عثمان باشا أبو طوق في كل منها ستة وثمانين من جنود المدفعية (٥٢) وستة وثلاثين من الجبجية (٥٢) ولقد زار الرحالة الانجليزي Richard Pococke حيفا سنة ١٧٣٧م وأشار الى أن الهدف من وراء تشييد هذين البرجين ، كان صد هجمات القرصان . ومن خلال تفاصيل رحلته يلاحظ القارئ نشاط القرصان من مالطا في منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط (٥٤) . كل ذلك تم وحبنا ما زالت تابعة لولاية الشام ، فمن أجل تصحيح هذا الوضع ووضع الأمور في اطارها الطبيعي صدرت أوامر الدولة في سنة ١٧٢٥م بضمها وضم طنطورة الى ولاية صيدا (٥٥) . ورغبة من الدولة في تعمير حيفا ، وعدت ستة من أصحاب الزعامات في سنجق اللجون وخمسة وثلاثين من أصحاب التيمارات في السنجق المذكور باعفائهم من دفع بدل رواتب الجنود الذين كان يجب عليهم توفيرهم على حسابهم الخاص مقابل حصولهم على تلك الزعامات والتيمارات ، فيما اذا انتقلوا وسكنوا في بيوت تقام لهم بالقرب من البرجين المذكورين . وزيادة في التشجيع على سكنى حيفا وعدت الدولة المسيحيين الذين ينتقلون للاقامة في حيفا باعفائهم من الجزية وكذلك من سائر التكاليف العرفية (٥٦) ، ولقد كانت الاستجابة من جانب أصحاب الزعامات والتيمارات والبنكجيرية كبيرة ، ويلاحظ أنه بعد انتقالهم للسكنى في حيفا بدأوا بالعمل في الزراعة مما جعلهم يصطدمون مع الاهالي من سكان حيفا ومع الفلاحين هناك . ولقد عقد اجتماع في أواخر صفر ١١٣٨هـ أوائل تشرين الثاني ١٧٢٥م ، برئاسة الوالي الحاج عثمان باشا أبو طوق المذكور اعلاه للنظر في الامر والبحث عن حل للمشكلة . وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع على أن لا يتعرض الاهالي ولا الفلاحون أصحاب الزعامات في حراثة وفلاحة الأراضي المهجورة . وسجلت بنود هذا الاتفاق في حجة شرعية باللغتين العربية والعثمانية وحفظت نسخة منها في « الجبخانه » للعودة اليها . ونظرا لاهمية هذه الحجة فاننا نثبت نصها العربي التالي (٥٧) :

« لما انعقد المجلس الشرعي في القلعة المجددة موجب الفرمان العالي الشريف غربي اسكلة حيفا بحضرة جناب الدستور المكرم المشير المفخم ناظم مناظم الامم الحاج عثمان (٥٨) باشا محافظ ايالة صيدا حالا زاده الله رفعة واجلالا وبحضرة فخر الاشباه الحاج مصطفى (٥٩) حمود زاده ضابط (٦٠) اسكلة حيفا الملحقة باسكلة عكا (٦١) وفخري المستحفظين (٦٢) طوبجي ابراهيم اغا وجبجي باشي محمد اغا وشعبان اغا وفخر الاشباه حسين بيك اميرالاي (٦٣) سنجق اللجون حالا واميرالاي السنجق المزبور سابقا مصطفى زعيم (٦٤) الطيرة (٦٥) وحيفا وبحضرة الشيخ رافع (٦٦) والشيخ احمد مرعي (٦٧) المتكلمين على اهالي حيفا وكافة الاسباهية والينكجيرية الساكنين بقلعة حيفا الشرقية واحمد مصلح وسائر الفلاحين (٦٨) والاسباهية والينكجيرية المرموقين . ان الشيخ رافع والسيد احمد مرعي مشايخ حيفا يتعارضونهم في اراضي ناحية حيفا قائلين وزاعمين انها لهم ولا يأذنون لهم في حرثها وزرعها وطلبوا دفعهم عنهم وعدم المنازعة لهم . فسئل من مشايخ حيفا المذكورين ومن فلاحيتها عن ذلك فاجابوا منكرين المنازعة والمعارضة بل لسائر سكان القلعتين الشرقية والغربية ان يزرعوا ويحرثوا في اي ارض ارادوا زرعها وحرثها ان كانت من ارض السعادة (٦٩) او الحوارث (٧٠) وسائر اراضي احمد زيدان (٧١) واتباعه النازحين عن قريتهم واي ارض تركها اهلها ثلاث سنوات معطلة وغامرة من غير حرث ولا زرع لهم ان يحرثوا ويزرعوا ويتصرفوا بها كما شاءوا واختاروا شرعا وفرعا لا ينازعهم منازع ولا يعارضهم معارض ، فعندها كان من كلام جناب الوزير المشار اليه ان هذه الاراضي حيث تركها اهلها ونزحوا عن بلادهم رجعت رقبتهما وتصرفها لبيت مال المسلمين وصار امرها مفوضا لوكلاء حضرة السلطان نمره العزيز الرحمن ولضابطي المقاطعات ولما كان الامر كذلك ، صدر الامر منه ان من سكن في احدى القلعتين المزبورتين من الفلاحين والزراعيين والحراثين وسائر الرعايا على موجب الفرمان العالي الثبان السلطاني وعمر بهما بيتا من حجر ومدر وسكن واستقر بهما لاجل محافظة بلاد المسلمين ونفوس المؤمنين فني اي ارض حرث

وزرع من سائر اراضي سنجد اللجون لا يدفع من محصولاتها الا العشر الشرعي للمعشر كما هو مسطر في كتب الفقه ويكونون معافون ( كذا ) من جميع التكاليف الشاقة وغيرها ، فعندها التمس سكان القلعتين سندا شرعيا يكون بيدهم مخرجا فقرر مشايخ حيفا ان بلدهم خمسية ومن الآن كل من طلبوا منه ما هو متوجب عليه من المال فيفر عنهم ويسكن في احدى القلعتين فيلزم منه خراب بلدتهم ، فعندها صدر الامر من جناب الوزير المشار اليه ان من فر من اهالي حيفا وسكن باحدى القلعتين فمهما كان متوجب عليه من المال يدفعه لهم ولا ينازعهم من سكان القلعتين منازع ومن تاريخ هذا الكتاب من اراد السكنى من اهالي حيفا في احدى القلعتين فلا يواويه احد من سكانها وارتضى كل من الفريقين على ذلك واقره كل منهم وانفصل الامر عليه والتمس كل منهما كتب هذا الصك وحفظه في كل من القلعتين في الجبخانه العامرة ليكون للفريقين سندا شرعيا فكتب ما وقع وحرر بالطلب في اواخر صفر الخير لسنة ثمان وثلاثين ومائة والالف «

### شهود

|                |               |                  |
|----------------|---------------|------------------|
| الحاج يوسف بيك | محمد بيك زعيم | ابراهيم بيك زعيم |
| رجب بيك        | احمد بيك      | عوض بيك          |
| احمد بيك       | قرا حسن طوبجي | يوسف جبجي        |
| وغيرهم         |               |                  |

لقد اتسم العهد العثماني في بلاد الشام ، مقارنة بغيره من العهود الاسلامية ، بتوفير الامن والحماية لسواحل تلك البلاد ، ولقد واكب ذلك ازدهار تجاري اوروبي مع السواحل الشامية ، فكان من النتائج التي ترتبت على ذلك ان السواحل التي كانت مهجورة منذ اخراج الفرنجة منها سنة ١٢٩١م ، قد دبت فيها حركة العمران ، ونتيجة للاغراءات التجارية ونظرا للانتقسام الذي اصاب الكنيسة الارثوذكسية ، اصبحت العناصر السكانية ، خاصة المسيحية منها

تهاجر بالتدريج من الداخل الى الساحل الذي أصبح يكتسب سمة مسيحية بارزة. وزيادة على ذلك فان مراكز الثقل الحضاري والتجاري والفكري والسياسي قد بدأت أيضا تتحول تدريجيا عن الداخل نحو الساحل. ومن هنا لم يكن ظهور الزيادنة وأحمد باشا الجزائر ثم دور مسدن السواحل في القرن التاسع عشر والعشرين عفويا .

ان حركة العمران تلك التي عرضنا لها في حيفا لم تكن الوحيدة في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر بل ان هناك تجارب مشابهة ، والذي يهمنا ان ندعو اليه هنا انه من أجل فهم دقيق وموضوعي للقرن التاسع عشر ، أنه آن الاوان لدراسة القرن الثامن عشر من مختلف جوانبه لفهم حركة الاصلاح والتجديد ، قبل هبوب رياح الحضارة الاوروبية على المجتمع الشامي الاسلامي لتتركه على مفترق الطرق .

( ١ ) أبو معين الدين ناصر خسرو القبادباني المروزي من مواليد سنة ٣٩٤هـ / ١٠٠٢م ، عمل ، بعد دراسته مختلف فنون المعرفة المعروفة في عصره آنذاك موظفا في مسرو وتطلب في عدد من المناصب ، إلا أنه تركها وغادر مسرو لاداء فريضة الحج ، وربما جاء ذلك طبية لدموة من الخليفة الفاطمي في القاهرة . بعد اقامة لهه بالقاهرة ادى فريضة الحج وعاد الى بلخ وهو يحمل « لقبس الحجة في الدعوة » ، طارده السلاجقة فالتجأ الى مناطق يمكن حيث انصرف للتأليف والدموة توفي سنة ٤٥٢ / ١٠٦٠م ، حول مؤلفاته ورحلته أنظر :

E. Berthels, "Nasir-i : Khusraw" E. I. Vol. iii, PP. 869 - 70.

كذلك انظر المقدمة التي صدر بهها يحيى الخشاب الترجمة العربية لسفرنامه ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٥ - ٣٢ .

( ٢ ) حول حيفا انظر : "Hayfa" E. I . Vol. iii, PP. 324-6

انظر كذلك النصوص المجموعة منها :

Palestine Under The Moslems, by Guy Le Strange, Khayats, Beirut, 1965, P. 446,

وفي كتاب بلدانيسة فلسطين العربية للاب ا. س. مرمرجي الدومنيكي ، مطبعة جان دارك ، ١٩٤٨ ، ص ٦٥ . أما عن حيفا في القرن التاسع عشر فانظر كتاب : Laurence Oliphant, Haifa or Life in Modern Palestine, London, 1887.

اشكر الاستاذ عبد العزيز الدوري والدكتور عوض خليفات اللذين زوداني بنسخة مصورة من هذا الكتاب ، كذلك انظر مقالة :

Archdeacon Dawling, "The Town of Haifa", Palestine Exploration Fund, Vol. (1914) PP. 184-91.

أما عن حيفا في مطلع القرن العشرين فراجع محمّد رفيق التميمي ومحمد بهجت الحلبي ، ولاية بيروت - القسم الجنوبي ، مطبعة الاتبال ، بيروت ، ١٣٣٥هـ ، ص ٢٢٦ - ٢٧٠ .

( ٢ ) ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ٥٢ ، أما الجودي فهي مفردة قرآنية ترد في سورة هود في معرض قصة سفينة نوح عليه السلام حيث يقول سبحانه وتعالى : « وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين » آية رقم ٤٤ . وفسرت الجودي هنا بأنها مكان حيث يذكر ياقوت ذلك بقوله « الجودي ... هو جبل مظل على جزيرة ابن عمر في الجانب الشرقي من دجلة من أعمال الموصل عليه استوت سفينة نوح م لما نضب الماء » ومثل ذلك يذكره ابن منظور إلا أنه يضيف إليها معنى آخر نقله عن الجواليقي فيقول : « والجودياء بالنبطية أو الفارسية الكساء » وذكرت الكلمة في بيت من الشعر بمعنى « جبة السمور » حتى هنا نرى أن هذه اللفظة لا تستخدم بمعنى السفينة والجدير بالذكر أن شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر

البناء الهشامري المقدسي ( ت ٥٣٧٥ / ٩٨٥ م ) عند تعداده لبعض أنواع السفن لا يذكر الجودي ، زيادة على ذلك لا ياتي على ذكر حينا عند تناوله اقليم الشام . كما ان حبيب الزيات في مقالته « معجم المراكب والسفن في الاسلام » لا يذكرها ، وعند العودة الى كتاب جورج نضلو حوراني فانه لا يذكر الجودي ، راجع موهوب ابن احمد بن محمد بن الخضر الجواليقي ( ت ٥٥٤٠ / ١١٤٥ م ) المغرب من الكلام الاعجمي على هروف المعجم ، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر ، طبعة الاونست ، طهران ، ١٩٦٦ م ، ص ١١١ ، انظر احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ، تحقيق دوفويه ليدن ١٩٠٦ م ، ص ٨١ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ، معجم البلدان ، ٦ م تحقيق برنناند وستيلد ، طبعة مصورة ، طهران ، ١٩٦٥ م ، ٢ م ، ص ١٤٤ ، لسان العرب ، ١٤ م ، دار صانر بيروت ، ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م ، ٣ م ، ص ١٣٨ - ١٣٩ ، حبيب الزيات ، « معجم المراكب والسفن في الاسلام » ، المشرق ، م ٤٣ ، ( ١٩٤٩ م ) ص ٢٢١ - ٢٦٤ .  
George Fadlo Hourani, Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times, Khayats, Beirut, 1993.

( ٤ ) حول حياة الادريسي انظر :

G. Oman, "al-Idrisi" II<sup>3</sup> Vol. iii, PP. 1032 - 5.

( ٥ ) الادريسي ، زهرة المشتاق في اختراق الافاق ، المجلد الرابع ، روما ، ١٩٧٤ م ، ص ٢٦٥ .

( ٦ ) كندفري المقصود به هو Godfrey de Bouillon ( ١٠٦٠ - ١١٠٠ م )

دوق لورين الدنيا ، كان قد استجاب مع اخوته لنداء البابا اوريان الثاني في ارسال حلات صليبية لاستخلاص قبر السيد المسيح من ايدي المسلمين ، وشارك في حصار القدس والدخول اليها في ١٥ تموز سنة ١٠٩٩ م ، حيث وقع عليه الاختيار ليكون اول ملك لرنجي للقدس ولكنه رفض لقب ملك واكتفى بلقب :

Advocatus Sancti Sepulchri

ولقد كانت وفاته يوم الاربعا في ١٨ تموز سنة ١١٠٠ م وخله على ملك القدس اخوه بلدوين الاول انظر حول هذه الاحداث :

S. Runciman, A History of the Crusades, Vol. I, Cambridge U. P, PP. 112, 145 - 7, 280 - 6, 291 - 318

( ٧ ) ذكر ياتوت خطأ ان تاريخ استرجاع حينا كان سنة ٥٧٣ / ١١٧٧ م والواقع كان ذلك بعد عشر سنوات من التاريخ الذي ذكره . حول ذلك انظر العماد الاصلماني ، محمد بن صلي الدين ( ت ٥٩٧ / ١٢٠١ م ) ، الفتح القسي في الفتح المقدسي ، تحقيق وشرح محمد محمود صبيح ، القاهرة ، ١٩٦٥ م ، ص ٩٤ ، حيث يذكر ان حينا استسلمت الى بدر الدين دلدم وغرس الدين قليج بمد تمهم قيسارية .

( ٨ ) ياتوت ، معجم البلدان ، م ٢ ، ص ٢٨١ .

( ٩ ) حول هذا الدمار الذي لحق ببيتنا في عهد السلطان الظاهر بيبرس ، انظر محيي الدين بن عبد الظاهر الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر ، الرياض ، ١٩٧٦م ، ص ٢٢٤ ، وكذلك راجع بيبرس الدواداري المنصوري ( ت ٧٢٥هـ / ١٣٢٥م ) زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة ، المتحف البريطاني ، رقم Add.23325 ورقة ٧٠ ب ، راجع أيضا تقي الدين أحمد بن علي القرظي ( ت ٨٥٤هـ / ١٤٥٠م ) ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، م ١ / ق ٢ تحقيق محمد مصطفى.زياده ، القاهرة ، ١٩٣٦م ، ص ٥٢٧ - ٥٢٨ ، والملاحظ ان الشيخ قطب الدين بونس بن محمد اليونيني ( ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م ) لا يذكر خبر مهاجمة بيتنا في أخبار سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٥م ، انظر ذيل مرآة الزمان ، م ٢ ، ص ٢١٨ ، اباد الدكن ، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م ، م ٢ ، ص ٣١٨ . اما ابو النداء اسماعيل بن عمر بن كثير ( ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م ) فيشير الى ان الظاهر بيبرس فتح قيسارية « وتسلم قلعتها في يوم الخميس الآخر خامس عشرة نهدمها وانتقل الى غيرها » البداية والنهاية ، م ١٤ ، بيروت ، ١٩٦٦م ، م ١٣ ، ص ٢٤٤ .

( ١٠ ) التلقندي ، صبح الاعشى في صناعة الانشاء ١٤م ، المطبعة الاميرية ، دار الكتب المصرية ١٩١٢ - ١٩١٩م ، م ٤ ، ص ١٥٥ .

( ١١ ) حول حياة هذا البحار انظر :

Franz Babinger, "Piri-Muhyi al-Din Reis" E. I, Vol. III, PP. 1070-71.

( ١٢ ) انظر هذا الوصف في النص الذي ترجمه ونشره :

U. Heyd, "A Turkish Description

of the Coast of Palestine in the Early Sixteenth Century", Israel Exploration Journal, Vol. VI, (1956), PP.201-216.

( ١٣ ) حول اللجون انظر صدر الدين محمد بن عبد الرحمن العثماني الدمشقي ( ت ٧٨٠هـ / ١٣٧٦م ) حيث يذكره على انه ولاية من العمل السابع في صند وان اهله من مشير يسن

Bernard Lewis, "An Arabic Account of the Province of Safad" BSOAS, Vol. XV/3, (1953), P. 483.

انظر أيضا ياقوت ، معجم ، م ٤ ، ص ٢٥١ .

( ١٤ ) حول صند المملوكية انظر العثماني المذكور اعلاه ، والتلقندي ، صبح الاعشى ، م ٤ ، ص ١٤٩ .

( ١٥ ) حول هذه الحركة انظر شمس الدين بن طولون ( ت ٩٥٣هـ / ١٥٤٦م ) مفاتيح الخلان في حوادث الزمان ، م ٢ ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ، ١٩٦٢ - ١٩٦٤م ، م ٢ ص ١٢٢ - ١٢٤ ، كذلك لنفس المؤلف ، اعلام الورى بن ولي نائباً من الاتراك بدمشق الشام الكبرى ، تحقيق محمد احمد دهبان ، دمشق ، ١٩٦٤م ، ص ٢٣١ - ٢٣٧ .

( ١٦ ) حول هذه التقسيمات انظر :

U. Heyd, Ottoman Documents on Palestine

1552 - 1615, (O. U. P.) 1960, P. 35.

( ١٧ ) هذا الدفتر محفوظ بمديرية المحفوظات التابعة لرئاسة الوزراء باسطنبول ، تحت رقم ١٩٢ . والجدير بالذكر أنه يوجد بنفس المديرية دفتر طابو اخر تحت رقم ١٠٢٨ ، غير مؤرخ يزودنا بالمعلومات التالية من حينها : « قرية حياصا تابع مرج بني عامر ، خانة ١٦ ، حاصل تسم من الربيع ،

حظنة / غراره / شمير / غراره / خراج زيتون / خراج ثين / رسم معزة / رسم نحل

|  | ٨    | ١٥   |
|--|------|------|
|  | ٥٦٠  | ١٩٥٠ |
|  | ١١٦٥ |      |
|  | ٥٠   |      |
|  | ١٣٥  |      |
|  | ٢٥٠  |      |

يكون ٤١١٠ ، ص ٢٢١ « ويبدو أن هذا الدفتر أقدم بعض الشيء من دفتر رقم ١٩٢ م .

( ١٨ ) مديرية الأراضي والطابو بأنقرة ، رقم ١٨١ . لقد استخدم كل من W. D. Hutteroth and K. Abdul Fattah

هذا الدفتر في دراستهما المعنونة باسم :

Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the late 16th, Erlangen 1977.

من دفاتر الطابو انظر أيضا :

O. L. Barkan, "Daftar-i Khakani : E. I." Vol, ii PP. 81 - 3.

وأمسا عن الدفاتر المتعلقة بالبلاد العربية انظر :

B. Lewis, the Archives as a Source for the History of the Arab Lands" JRAS, London, PP. 139 - 55.

Ibidum," Studies in the Ottoman Archives I. BSOAS, Vol. XVI / 3, London (1953) PP. 469 - 501.

هذا بالاضافة الى الدليل الواسع الذي أعده :

Midhat Sertoglu, Muhteva Bakimindam Basvekalet Arsivi, Ankara, 1955.

أما بشأن مديرية محفوظات اسطنبول التابعة لرئاسة الوزراء ، انظر :

B. Lewis, "Basvekalet Arsivi" E. I., Vol. i, PP. 1089 - 91.

( ١٩ ) الخانة : وحدة تعداد السكان في الدولة العثمانية ، والمقصود بذلك الاسرة ويقدر الدارسون لهذا الموضوع عدد أفرادها ما بين ٥ - ٧ أشخاص . أما الذين لم يكن لهم أسر فكانوا يدونون تحت عنوان مجردين أي غير متزوجين .

( ٢٠ ) حول سكان لسواء دمشق الشام في القرن السادس عشر ، انظر :

M. A. Bakhit, The Ottoman Province of Damascus in the 16th Century Ph. D. London, 1972, PP. 44 - 94.

( ٢١ ) الاتجة : الاسم الذي كان يطلق على وحدة النقد العثماني المخروبة من النفضة وتشر اليها المسانير الأوروبية عادة باسم أسبر المحرف عن اليونانية . حول تاريخ هذه الوحدة النقدية ، انظر :

H. Bowen, "Akce" E. I. , Vol. I., PP. 317 - 8.

( ٢٢ ) كانت غرارة دمشق تزيد بظليل من ٢٥٠ لستر ، حول ذلك أنظر :

B. Lewis, "Jaffa in the 16th Century According to the Ottoman Tahrir Registers" in Arabic and Islamic Studies in Honour of Hamilton A. R. Gibb, Leiden, P. 437, Footnotes.

( ٢٣ ) حول أسباب هذه المشكلة من التضخم وارتفاع الأسعار ، أنظر :

B. Lewis, The Emergence of Modern Turkey, (O. U. P.) 1965, PP. 29 - 32.

وأنظر أيضا :

Halil Sahillioglu, "Sivis Year Crises" in Studies in the Economic History of the Middle East, Edited by M. A. Cook, O. U., P. 1970, PP. 240 - 1

O. L. Barkan, Kanunlar, Istanbul, 1945, P. 220.

( ٢٤ ) أنظر :

( ٢٥ ) دفترى طابو ، ١٨١ ( أنقرة ) ، ص ٢ .

( ٢٦ ) المصدر والمكان ذاتهما .

( ٢٧ ) ينص تانون نابة لواء الشام على ما يلي :

"ve iki Kavana Bir Para resimolına" Barkan, Kanunlar, P. 220.

( ٢٨ ) حول هذه الضريبة أنظر :

B. Lewis, "Arus Resmi" E. I.<sup>2</sup> , Vol. 1. P. 679.

وكانت القاعدة في دمشق الشام أنه عند عقد نكاح بنت بكر أن تأخذ الدولة مائة وخمسة وعشرين درهما ، عشرون منها تعطى للقاضي العثماني الحنفي ، ودرهم واحد للمأذون الذي أجرى العقد ، وأربعة للشهود ، أما المائة الباقية فكانت إما أن تحول للخاص السلطاني ، أو لخاص أمير اللواء أو لآحد أصحاب التيمارات حسبما يحدد ذلك دفتر الطابو . أما في حالة الإمرة أو المطلقة فكان الرسم دون ذلك ويبلغ خمسة وسبعين درهما ، خمسة وعشرون منها توزع بالطريقة المشروحة أعلاه والباقي تحول إما للخاص أو لصاحب الزعامة أو للمستفيد من التيمار ، أنظر :

Bakhit, The Ottoman Province of Damascus, PP. 139 - 40.

( ٢٩ ) باد هوا (رياح الهواء) مصطلح فارسي مركب من كلمتين - باد - ربح وهواء العربية وهي الضرائب المفترقة حول هذه الضريبة راجع :

B. Lewis, "Bad - i Hawa" E. I. , Vol. i, P. 850.

Bakhit, The Ottoman Province, P. 140. حول هذه الضريبة أنظر :

حول الغرامات والعقوبات التي تلحق المرتكب « للجرم والجنايت » في تانسون العقوبات العثماني ، أنظر :

U. Heyd, Studies in Old Ottoman Criminal Law, Edited by

V. L. Menage, (O. U. P.) 1973, P. 276.

( ٢١ ) كلمة اسكلة مفردة من اصل يوناني تفيد معنى التحصيل والتزليل ، دخلت الى اللغة الإيطالية ومن طريق هذه اللغة وبسبب النشاط التجاري للمدن الإيطالية قربت هذه الكلمة للغة العربية على شكل « سفالة » والى اللغة التركية باسم اسكلة - اي الميناء . حول تاريخ هذا المصطلح البحري انظر :

H. Kahane and A Tietze, The Lingua Franca in the Levant, Turkish Nautical Terms of Italian and Greek Origin, Urbana, 1953, PP. 568 - 72.

انظر أيضا :

R. Dozy, Supplement aux Dictionnaires Arabes, 2 Vols, Brill, Leiden, 1881, Vol. i. P. 23

J. Redhouse, Turkse - Ingilizce Sozlugu, Istanbul, 1966, P. 550.

( ٢٢ )

Barkan, Kanunlar, PP. 224 - 6.

( ٢٣ ) طابو دفتری ١٠٢٨ ( اسطنبول ) ، ص ٢٢٥ .

( ٢٤ ) طابو دفتری ١٩٢ ، ص ٤ .

( ٢٥ ) حول هذه الاسرة انظر دراستي : الاسرة الحارثية في مرج بني عامر ٥٨٨٥ / ١٤٨٠م - ٥١٠٨٨ / ١٦٧٧م . المقدمة الى ندوة تاريخ العرب الحديث ، جامعة مين شمس ، أيار ١٩٧٧ ، وكذلك مقالة :

M. Sharon, "The Political Role of the Bedouins in Palestine in the Sixteenth and Seventeenth Centuries" in Studies on Palestine During the Ottoman Period, Jerusalem, 1975, PP. 11 - 30.

( ٢٦ ) طابو دفتری ١٨١ ( أنترة ) ، ص ١٩ .

( ٢٧ ) حول حياة ودور هذا الزعيم في مجريات الاحداث المحلية انظر محمد أمين بن نضل الله ( ت ١١١١هـ / ١٦٩٩م ) خلاصة الاثر في أعيان القرن الحادي عشر ، م ٤ ، تصوير مكتبة خياط ، بيروت ، لا ، ت ، م ٤ ، ص ٥٠٢ وكذلك دراسة :

K. Salibi, "The Sayfas and the Eyalet of

Tripoli 1579 - 1640" Arabica, Vol. XX, (1973), PP. 25- 52.

كذلك مقالتي « أحداث بلاد طرابلس الشام ١٠١٥ / ١٠١٦ ، ١٦٠٥ / ١٦٠٦م ، مجلة مجمع اللغة العربية الازدي ، العدد الاول ، ١٩٧٨ ، ص ١٧١ - ٢٠٦ والمصادر المذكورة في هذا المقال .

U. Heyd, Ottoman Documents on Palestine, P. 129. ( ٢٨ )

( ٢٩ ) الشيخ أحمد الخالدي الصندي ( ت ١٠٢٤هـ / ١٦٢٤م ) ، تاريخ الامر فخر الدين المعني الثاني ، تحقيق أسد رستم وفؤاد انعام البستاني ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ ، ص ١٢٩ .

( ٣٠ ) المصدر ذاته ، ص ١٤٢ .

( ٣١ ) المازق ، محرقة من أزيق التركية وهي المؤونة ، انظر رد هاوس ، ص ٨٢ - ٨٣ ( طبعة ١٩٢١ ) .

( ٤٢ ) أوتراق : الإقامة ، أنظر رد هاوس ، ص ٩٠٤ ( طبعة ١٩٦٨ ) .

( ٤٣ ) الخالدي الصندي ، المصدر ذاته ، ص ١٩٣ .

( ٤٤ ) الخالدي ، المصدر ذاته ، ص ١٩٧ - ١٩٨ ، يذكر طنوس الشدياق (ت ١٨٥٩م)

دون أن يذكر مصدره ان هدم البرج كان جزءا من بنود الاتفاق ، أخبار الاعيان  
في جبل لبنان ، ٢ م ، تحقيق نؤاد أنرام البستاني ، بيروت ، ١٩٧٠م ، م ١ ،  
ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، يشير جميل البحري الى برج المعجوز أو برج الزورة على أنه  
« صخرة منتصبة على شاطئ البحر قيل أنها من بقايا برج حصين للمدينة القديمة ،  
ولربما كانت هذه الصخرة من بقايا البرج الذي هدمه أحمد الحارثي . هذا مع  
العلم ان ظاهر العمر الزيداني سنة ١٧٥٠م هدم حيفا وبنى مدينة جديدة  
بالقرب منها أسماها المارة الجديدة وانه بسبب ذلك وعلى الأرجح ، لم يعن  
بالبرج القديم أنظر ، جميل البحري ، تاريخ حيفا ، المطبعة الوطنية ، ١٩٢٢ ،  
ص ٥ ، كذلك راجع :

L. A. Mayer and J. Pinkerfeld, Some Principal Muslim Religious Buildings,  
Jerusalem, 1950, PP. 39 - 40.

( ٤٥ ) أنظر نص هذا الدستور في كتاب جميل البحري ، تاريخ حيفا ، ص ٥٠ ، ويذكر  
البحري أنه نقله من مخطوط موجود في مكتبة دير الكرمل .

( ٤٦ ) أنظر محمود العابدي ، صفد في التاريخ ، عمان ، ١٩٧٧ ، ص ٧٠ .

( ٤٧ ) أنظر حول ذلك : B. Lewis, "The Jews in Palestine in the 16th  
Century" in Notes and Documents From the Turkish Archives, Jerusalem,  
1952, PP. 5 - 47, See also U. Heyd "Turkish Documents Concerning the  
Jews of Safed in the Sixteenth Century" in Studies on Palestine During the  
Ottoman Period, PP. 111 - 18.

(48) U. Heyd, Ottoman Documents on Palestine, PP. 47 - 8.

( ٤٩ ) الدويهي ، اسطنان ( ت ١٧٠٤م ) ، تاريخ الأزمنة ، تحقيق الاب لرديان توبل  
البيسومي ، بيروت ، ١٩٥١ ، ص ٣٥٧ - ٣٥٩ ، حول منزلة اسطنان الدويهي  
التاريخية أنظر :

Kamal Salibi, Maronite Historians of Medieval Lebanon, Beirut, 1959,  
PP. 89 - 160.

الشدياق ، أخبار الاعيان ، م ١ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، راجع أيضا :

A. Rafeq, The Province of Damascus 1723 - 1783, Khayats, Beirut, 1966,  
PP. 3 - 4, 32.

( ٥٠ ) أنظر : Amnon Cohen, Palestine in the 18th Century, Patterns  
of Government and Administration, Jerusalem, 1973, PP. 137 - 140.

وهول نواجد القناصل في الدولة الإسلامية أنظر :

B. Spuler "Consul" E. I. Vol. ii, pp. 60 - 61.

والجدير بالذكر أن السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ / ١٧٩١م) ، يعرف القنصل بقوله : « قلت ويعبر به عن الوكيل للكفار في بلاد الاسلام » ، تاج العروس ، م ٨ ، ص ٨٩ .

( ٥١ ) القبودان عثمان باشا أبوطوق ( ت ١٧ ربيع الثاني ١١٢٩هـ / ٢٦ كانون الاول ١٧٢٦م ) ، كان زوجا لشقيقة السلطان ، تولى حكومة دمشق الشام أكثر من مرة ، وكذلك البصرة وصيدا ، وأثناء توليه دمشق كان أمير قافلة الحجاج الشريف أكثر من مرة ومن هنا اكتسب لقب حاج . ولي أحد أبنائه الذي كان زوجا لابنة السلطان صيدا وآخر وليي القدس . اتسم عهده بدمشق بظهور فئة أطلق عليها اسم العوانية ، ألحقت الضرر بالناس وابتزت أموالهم مما دفع العامة بقيادة المفتي محمد خليل البكري الصديقي ( ت ١١٧٣هـ / ١٧٥٩م ) الى أن يهاجموا العوانية « فمنهم من قتل ومنهم من صلب واخبروا الدولة العلية بما وقع وصدر » ، حول اوضاع بلاد الشام في عهده أنظر ، محمد بن جيمه القطار ( ت ح ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م ) ، كتاب الباشات والقضاة نشره صلاح الدين المنجد مع نصوص أخرى باسم ولاية دمشق في العهد العثماني ، دمشق ، ١٩٤٩م ، ص ٥٧ - ٦٠ ، الشدياق ، أخبار الاميان ، م ١ ، ص ٥٧ ، م ٢ ، ص ٢١٦ ، حيدر احمد الشهابي ( ت ١٨٣٥م ) الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان ، تحقيق أسد رستم ونؤاد انرام البستاني ، م ٢ ، ص ١٧ ، عبد الكريم رافع ، بلاد الشام ومصر ، دمشق ، ١٩٦٨م ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ولتفيس المؤلف :

The Province of Damascus PP. 77-85, 112-13.

يذكر عبد الأمير محمد أمين شخصا باسم الوزير عثمان باشا متسلما للبصرة ما بين ١٧١٢ - ١٧١٤م ، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ، بغداد ، ١٩٦٦م ، ملحق رقم ٢ ، ص ٩٣ ، حول حياة الشيخ البكري ، راجع محمد خليل المرادي ( ت ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م ) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، م ٢ ، ص ٨٢ - ٩٧ .

( ٥٢ ) تذكر المصادر العثمانية جنود المدفعية باسم طوبجو ، حول هذا المصطلح أنظر : H. A. R. Gibb and H. Bowen, Islamic Society and the West, (O. U. P) 1963, Vol. i, Part i, PP. 66.7.

( ٥٣ ) الجبجية : الجنود الذين يلبسون الدروع ، انظر المرجع السابق ، الصفحة ذاتها .

( ٥٤ ) يصف ذلك بقوله : "There are also ruins of a large building that seems to have been the castle ; and they have built two forts, as a defence against the corsairs", A Description of the East and some other Countries, Vol. ii, Part i. Observation on Palestine or the Holy Land, Syria, Mesopota-

mia, Cyprus and Candia, London, W. Bowyer, 1745, PP. 51, 56.

وليزيد من التفاصيل حول هذه الرحلة انظر :

Mohammad Ali Hachicho, English Travel Books About the Arab Near East in the Eighteenth Century, Leiden, E. J. Brill, 1965, PP. 35-8.

( ٥٥ ) امنين كوهين ، المرجع ذاته ، ص ١٤٠ .

( ٥٦ ) المرجع ذاته ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

( ٥٧ ) الحجة التي تثبت النص العربي منها هنا وجدتها ملصقة في داخل دفتر الطابو رقم ١٨١ الموجود في مديرية الاراضي بانقرة ، وتاريخها « اواخر صفر الخير لسنة ثمان وثلاثين ومائة والف » بينما يشير امنين كوهين الى وثيقة مشابهة لها ضمن مجموعة المالبية المدورة باسطنبول ولكن تاريخها ١٣ ربيع الثاني ١١٢٨ هـ / ١٩ كانون الاول ١٧٢٥ م . انظر كوهين ، المرجع ذاته ، ص ١٤١ - ١٤٢ ، وهامش رقم ٩٦ .

( ٥٨ ) انظر هامش رقم ٥١ اعلاه .

( ٥٩ ) لم اعثر على ترجمة للحاج مصطفى حمود زاده الا انه كما يبدو ان عائلة حمود الصيداوية خلال مطلع القرن الثامن عشر قد كانت تلتزم بجباية الضرائب المتوجبة على عكا وصور وصيدا وبيروت وبهذا الخصوص يذكر حمود الصباغ ما يلي : « بما ان عكا لم كانت في ذلك الوقت في يد ضاهر بك كان ملتزمها على اغا حمود الذي كان مقيم في صيدا ويلتزم من كل وزير يحضر عكا وبيروت وصور اقلام صيدا ويرسل السى الاماكن المذكورة متسلما من طرفه » الروض الزاهر في اخبار ضاهر ، المكتبة الوطنية ، باريس ، Arabe 4610 ورقية ١٩ .

( ٦٠ ) ان طبيعة عمل الضابط من خلال هذا النص ونصوص اخرى تبدو لنا انها تعني الالتزام بالضرائب ولكن على نطاق ضيق ومحدود . وعلى الأرجح انه ليس ذا بعد عسكري . وكان هذا اللقب يطلق على الملتزمين بغض النظر عن دينهم ، فمثلا يذكر حيدر احمد الشهابي ان نارس الدهان ( مسيحي ) كان ضابط الكرك لدى الجزائر ، على اية حال فان الضابطية كؤسسة بحاجة لدراسة اوتى ، انظر تاريخ احمد باشا الجزائر ، نشره الاب انطونيوس شجلي والاب اغناطيوس هذه خلية ، مكتبة انطونان ، بيروت ، ١٩٥٥ م ، ص ١٠٣ ، انظر ايضا :

B. Lewis, "Dabit". E. I.<sup>3</sup> , Vol. ii, P. 74.

( ٦١ ) حول تطوير عكا في القرن الثامن عشر انظر ، امنين كوهين ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ - ١٣٧ ، راجع ايضا النصوص التي جمعها عنها الاب بمرجي الدومينيكي ، بلدانية فلسطين ، ص ١٦١ - ١٦٦ كذلك انظر :  
F. Bühl, "Akka" E. I.<sup>2</sup> , Vol. i, P. 341.

٦٢) المستحفظان : هم الجنود الذين كانوا يوضعون لحماية القلاع .

( ٦٣ ) الإي كلمة تركية تعني مجموعة من العسكر ، انظر : جب ، وبون ، المرجع ذاته ، م ١ ، ج ١ ، ص ١٤٥ ، ٥١ ، ١٤٥ .

( ٦٤ ) زعيم رتبة في نظام التيهار العثماني ، كان صاحبها يمنح اقلعاً من صنف الخاص ، انظر المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٥٦ .

( ٦٥ ) في القرن السادس عشر كان هناك ثلاث قرى باسم الطيرة ، منها اولاً قرية طيرة اللوز تابسع ساحل مثلت الغربي التي كان عدد سكانها سنة ١٥٢٨م / ١٥٢٨م ، ٦٩ خانة ومجردين ، وقيسة حاصلاتها المستحقة ٢٠٣١٠ اقة ( ص ٥ - ٦ ) ، أما في سنة ١٥٩٦م / ١٥٩٦م ، فان عدد سكانها يتناقص الى ٥٢ خانة ، وكانت قيمة ربيع حاصلاتها ٢٢٠٠٠ اقة أما رسم الماعز والنحل المحصل منها فكان ٢٠٠ اقة ومثل ذلك « البادهوا ورسم عروس » . خمسة عشر الف اقة من هذه العائدات كانت مخصصة كجزء من زعامات أحمد وعلي ولدي طراباي وكخداهم ( وكيلهم داود ) . ( ص ١٨ - ١٩ ) ، أما الطيرة الثانية ، فكانت تعرف باسم الطيرة الشمالية عدد سكانها بموجب الدفتر الاول ثلاث خانات وقيمة ربيع حاصلاتها ١٩٤٢ اقة . والطيرة الثالثة تذكر باسم الطيرة القبليّة عدد سكانها ٥ خانات وقيمة ربيع حاصلاتها ١٩٧٠ اقة ( ص ٢٩ - ٣٠ ) ، وبموجب الدفتر الثاني تذكر الطيرة الشمالية والقبليّة كمزارع من زعامات أحمد وعلي ولدي طراباي وقيمة ربيع حاصلاتها في السنة ١٢٠٠٠ اقة ( ص ١٧ ) . من هذا يظهر أن المقصود بقرية الطيرة هي المشار إليها باسم طيرة اللوز لان الاخيرتين تحولتا الى مزارع . ويشير U. Heyd الى أن الامير عساف ال طراباي في سنة ١٥٨٧م / ١٥٨٧م ، كان قد بنى مسجداً في قرية الطيرة ، راجع :

U. Heyd, Ottoman Documents on Palestine, P. 110. n. 4

( ٦٦ ) ان كلمة شيخ الشائمة والمتداولة منذ زمن بعيد في التاريخ العربي الاسلامي ذات دلالات مختلفة ، فعند النسابين تفيد معنى المتنفذ في العشيرة ، وبالنسبة للصوفية تعني من بلغ مستوى رفيعاً في الطريقة ، ولدى اصحاب الحسوف والاصناف تدل ايضاً على المستوى الرفيع في تنظيمهم الهرمي ، وهي رتبة علمية في وسط العلماء . والملاحظ أن مثل هذا اللقب يشيع استعماله في ريف بسلاد الشام بين الفلاحين والزرايع ولا يقتصر استخدامه على المسلمين السنة فقط بل ان غيرهم من بعض الاسر الدرزية والمسيحية كان لها مثل هذا اللقب . والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل لقب أمير وشيخ ومقدم الذي تذكره المصادر كان يمنح ويستخدم بموافقة الدولة العثمانية أم أنه كلقب كان يدل على منزلة اجتماعية نشأ مطبوعاً في ناحية أخرى حافظت الدولة العثمانية على مؤسسة المشيخة التي كانت استمراراً لمؤسسة إمارة العرب التي وجدت في العهد الايوبي واستمرت في عهد المماليك . والذي يبدو أن المشايخ في القرى كانوا اصحاب نفوذ ولم يكونوا اصحاب سلطة الى أن بدأوا يعملون كملتزمين صغار ربما باستثناء ظاهر العمر

الذي يصفه عبود الصباغ بقوله « قصار الاسم الى ظاهر عند الدولة والمشيخة عند الفلاحين » وانه كان يحارب « مشايخ الفلاحين الذين بالتقرب منه ويأخذ بلادهم ويلتزمها » وأصبح لقبه كما يذكره المرادي « شيخ شيوخ البلاد الصندية » . وعلى الأرجح أنه لم يكن للشيخ في القرى في هذه المرحلة السلطة والصلاحيات وشبه الصنفة الرسمية التي كان يتمتع بها الشيخ في القرية المصرية في القرن الثامن عشر . حول من تلقب بهذا اللقب أنظر الشيخ حسن البوريني ( ت ١٠٢٤هـ / ١٦١٥م ) ، تراجم الأعيان من أبناء الزمان ، ٢ م ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، دمشق ١٩٥٩م ، ١٩٦٣م ، ٢ م ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، الخالدي الصندي ، المصدر ذاته ، ص ١٣ ، ١٤ ، ٢٦ ، ص ٣٤ ، ٤١ ، ٦٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٩٦ ، المرادي ، سلك الدرر ، ٢ م ، ٣ ، ص ١٨٤ ، عبود الصباغ ، المصدر ذاته ، ورقة ٣ ب ١٧ ، حيدر الشهابي ، الفرر الحسنان ، ٢ م ، ص ٦ .

عن الشيخ في مصر في القرن الثامن عشر أنظر :

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٤م ، ص ١٨ - ٢٢ .

أنظر أيضا عن سياسة الدولة العثمانية تجاه القبائل واحياء المشيخة في القرن الثامن عشر : Barbir, Carl K., The Dynamics of Ottoman Rule in Damascus During the First Half of the Eighteenth Century Ph. D. Princeton 1976, PP. 135 - 139.

( ٦٧ ) لم أعث على ترجمة أو أية معلومات عن الشيخ رافع أو الشيخ أحمد مرعي .  
 ( ٦٨ ) ان قوانين نامنه الولايات العربية في الدولة العثمانية ( قوانين نامنه الموصل ، القدس ، الشام ومصر ) . تذكر الفلاحين في معرض اعطائهم نصف محصول الزيتون الروماني ، وان الفلاحين كما نص قانون نامة لواء دمشق الشام ليسوا جزءا من ملكية الارض وان اقتسامهم مخالف للقانون ، والملاحظ أن الفلاحين في القرن الثامن عشر في بلاد الشام أصبحوا قوة محلية ذات رئاسة متمثلة بالمشايخ . ويلبس من يقرأ الروض الزاهر في تاريخ صاهر ، ان عبود الصباغ يكثر من استخدام هذا المصطلح مثل « ... والمشيخة له عند الفلاحين » وانه كان « ... يصطبر على الفلاحين لثاني سنة فلأجل ذلك كانت الفلاحين داخل البلاد جيبعا بجبهه » ورقة ، ٣ ب ، ١٦ ، ١٦ ب ، حول كلمة نلاح لسي قوانين نامة أنظر :

Barkan, O. L., Kanunlar, Istanbul 1945, PP. 122, 178, 217, 226, 359 - 72.

أنظر أيضا الخالدي ، الصندي عن الفلاحين في شمال فلسطين ، المصدر ذاته ، ص ١١٢ .

( ٦٩ ) يذكر الخالدي نهرا في لصفه جبل الكرمل اسمه نهر السعادة فلربما كانت الارض المحيطة به تسمى أرض السعادة ، الخالدي ، الصندي ، المصدر ذاته ، ص ١٩٣ .

( ٧٠ ) أي أراعي الاسرة الحارثية ، ثم يذكر عبود الصباغ أن ظاهر العمر فيما بعد صار يتنقل على بلاد حارثة ويأخذها من مشايخ الفلاحين التي بها ، الروض الزاهر ، ١٠ ، ١ ، ب ، حول أسرة الحوارث ، انظر الملاحظات المذكورة لسي هاشم رقم ٢٥ أملاه .

( ٧١ ) ان المصادر التاريخية المتوافرة لدينا غير واضحة في المادة التي توردها عن ظاهر العمر الزيداني ، مثلاً المرادي ( ت ١٢٠٦ / ١٧٩١ م ) وهو من أقدم المصادر عن ظاهر يترجم له تحت حرف العين فيقول : « عمر بن صالح الملقب بالظاهر الصفدي الزيداني حاكم مدينة عكا وشيخ شيوخ البلاد الصفدية صاحب المواقع الشهيرة الخارج عن طاعة الدولة العثمانية مولده بصفد سنة ست ومائة واثم ( ١٦٩٤ م ) ومن غريب الاتفاق أن هذا التاريخ اعني تاريخ مولده موافق لعدد لقبه ظاهر ... وكان والده وجده وأعمامه حكما بصفد وعكا ويعرفون ببني زيدان وهم حمولة كبيرة » من هنا يظهر لنا حسبما جاء عند المرادي أن اسمه عمر وان اسم ابيه صالح وظاهر هو عبارة عن لقبه . واذا عدنا الى تاريخ ميخائيل نقولا الصباغ ( ت ١٨٦١ م ) نجده يذكر أن الاسرة كانت تسكن في معرة النعمان وان كبيرها كان اسمه علي وان ابنه الذي تولى مشيخة العائلة كان اسمه عمر تزوج من السردية فانجبت له ثلاثة اولاد : علي تولى بعد والده عمر ، وسعد وظاهر ، وان الاسرة بقيادة عمر هاجرت الى الجليل « وقاموا جميعا جهزوا حالهم وشسدوا رحالهم وسافروا ونزلوا عند تيسارية فاقاموا قليلا لما اعجبهم ذلك المكان لقبحه وخرابه فانطلقوا الى نواحي الاردن الى طبرية ونزلوا بكبر قومها وبأهلها فاعجبتهم فاستوطنوها ورأوا أراضيها خصبة فاستنحلوا بها واشتروا الفم والبقر وأخصبت معهم تلك السنة وكان ذلك سنة ١٧٠١ وكان ظاهر له من العمر اثني عشر سنة » وفي سنة ١٧٣٠ م انتقلوا من طبرية الى قرية مرابة ، فمن المعروف أن تيسارية تقع قريبة من جنوبي حيفا وربما كان جد ظاهر اسمه أحمد زيدان ، او أن أحد أقرابه كان يحمل هذا الاسم وعمرت الارض به بعد انتقال العائلة من تيسارية الى طبرية ثم فيما بعد الى مرابة . انظر المرادي سلك الدور ، م ٣ ، ص ١٨٤ - ١٨٧ ، عبود الصباغ ، الروض الزاهر في تاريخ ظاهر ، ورمع ، ١ - ٣ ب ، ميخائيل نقولا الصباغ ، تاريخ ظاهر العمر ورمع ١١ - ١٣ ، حيدر الشهابي ، الغرور الحصان ، م ٢ ، ص ٦ ، ص ٧ . انظر أيضا الرسالتين اللتين نشرهما عيسى اسكندر العلوف بعنوان « تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني » المتسوق ، م ٢٤ ، ( ١٩٢٦ م ) ، ص ٥٢٩ - ٥٦٠ ، حول أبناء وأقارب ظاهر انظر :

Cohen, Palestine in the 18th Century, PP. 8-10, 14, 25, 34, 46, 58, 81, 84, 85, 95-96.

حول تيبة مخطوط عبود الصباغ انظر :

George, Haddad, "The Chronicle of Abbud al-Sabbagh and the fall of Daher al-Umar of Acre" al-Abhath, Vol. XX (1961), PP. 37-44.